في ملهاة «المومس الفاضلة»

معن البياري

عبرت زوبعة «المومس الفاضلة» في مصر، وانتهت، وكأنها لم تكن. بدأت بخبرٍ نشطت الفضائيات والمواقع الإلكترونية والصحف المصرية في تناقله ونشْر تعليقاتٍ عليه «ومعالجات» له، وانشغلت به وسائط إعلام غير مصرية، واكترثت به برامج تلفزيونية في عدّة فضائيات عربية، واهتمت به وكالات أنباء عالمية. والقصة وما فيها أن إلهام شاهين قالت إن سميحة أيوب اقترحت عليها تأدية دور «المومس الفاضلة» في مسرحية سارتر بالاسم نفسه، وتخرجها سميحة نفسها. ثم يلتقط عضو في مجلس النواب الخبر، فيقدّم طلب إحاطةٍ إلى الحكومة ممثلة برئيسها ووزيرة الثقافة فيها، ويطلب منع هذا العرض المسرحي بسبب اسمه «الفاضح» الذي «يتنافى مع القيم المصرية». وتعقيبا على أنه تم تقديم المسرحية في الستينيات (الصحيح في العام 1958) على المسرح القومي في القاهرة، من بطولة سميحة أيوب (وعمر الحريري وتوفيق الدقن و... وإخراج حمدي غيث...)، قال إن تلك الظروف تختلف عن الظروف الراهنة. ثم يدعم عضوٌ في مجلس الشيوخ طلب النائب، ويؤكّد رفضه نقل «اللفظ الخادش» بين مسامع المصريين. يذيعُ هذا، فتنشط زوبعةٌ واسعة، عناوينُها الأهم الغضب الواسع مما قاله الرجلان، واعتُبر دلالةً على «ردّة ثقافية» راهنة في مصر، بل وتقول سميحة أيوب إن مصر تقهقرت خمسمائة عام إلى الوراء. وأشاعت إلهام شاهين إن وراء البرلمانيين المعترضينَ جماعة الإخوان المسلمين، وتصعّد، وترفع بيارق ما سمّته «الفكر التنويري» الذي «لن نسمح» لأصحاب النظرة الضيقة والفتاوى الجامدة أن يعرقلوه. وفي الأثناء، استعادت مراجعاتٌ في مسألة «المومس الفاضلة» زيارة سارتر القاهرة التي استقبله فيها جمال عبد الناصر، وثلاث ترجمات (أولاها لسهيل إدريس العام 1945 في مجلة الآداب البيروتية بعنوان «البغي الفاضلة») لمسرحية سارتر التي كتبها في 1946 مستوحاةً من واقعة حقيقية عام 1931 في الولايات المتحدة. واستعيدت أيضا مجاملة سارتر الممثلة الشابة سميحة أيوب لإعجابه بأدائها، في مصافحتها لها (بانحناءة فرنسية)، بعد مشاهدته مسرحيته في عرضها المصري، وإنْ هي إلا أيام، ثم لا حسّ ولا خبر في الموضوع، فلم نصادف خبرا عما حصل في «طلب الإحاطة»، بل وما إذا كانت «دردشة» سميحة أيوب مع إلهام شاهين ستمضي إلى تقديم «المومس الفاضلة» مجدّدا.

كأن شيئا مسرحيا في الحدّوتة برمتها، فلم يكن هناك عرضٌ لا على الخشبة ولا قيد الإنجاز، حتى ينبري نائبٌ (منتخب) وعضوٌ مجلس شيوخ (معين) للذود عن قيم المصريين. كأن غرضا وراء الزوبعة العابرة التي جدّدت فيها إلهام شاهين إعلان «تنويرَيْتها». أريد منه إلهاء الرأي العام بقصةٍ لم يحدُث منها شيء، وإنما ليتم عبرَها إشغال الصحافة والفضائيات بملهاةٍ عارضة، على شيءٍ من الجاذبية طالما أن في الحكاية موسما ونجمة سينما اسمها إلهام شاهين، ولتنصرف عن قضايا أكثر إلحاحا وجوهرية. ولأن أفانين أنظمة التسلّط والتحكّم بالمجتمع صارت معلومة (بعض الشيء)، فإن لواحدنا أن يستطيب تفسيرا، يشرّح هذا الحدث الذي مرّ في مصر، واسمه مسرحية سارتر «المومس الفاضلة»، بحسٍّ «تأمري» في الملف كله. ولّما كان النائب الذي طلب منع العرض المسرحي (ليس هناك عرض مسرحي أصلا!) قال إن اعتراضه هو على مسمّى المسرحية، فإن هذا من بواعث الغرابة التي تجتمع في القصة المفتعلة كلها (والمسليّة ربما بعض الوقت). فالمومس مفردةٌ فصيحةٌ في العربية المعجمية، وإذا كانت فاضلةً في وصف الشخصية التي بناها سارتر، فذلك لأنها اعترَضت على شهادة زور في المحكمة. ولكن، هناك ما أريد صُنعه، ما قُصد منه أن تلكَ الصحافة «السوشيال ميديا» وتعجنان فيه، وأن يعلن أسامة الغزالي حربا مثلا (في «الأهرام») عن إصابته بالدهشة من «هوجة» عضوين في برلمان البلد بشأن مسرحية الفيلسوف الفرنسي، وأن يصف إلهام شاهين بالفنانة الكبيرة، من مفارقاتٍ في الوسع الوقوع عليها إن الحادثة الواقعية التي بنى منها سارتر مسرحيته بدأت أساسا في دفاع عضو فاسد في الكونغرس الأميركي عن جريمة قتل ابن شقيقته أميركيا «زنجيا»، وكان يريد دفع فتاة ليلٍ إلى شهادة زور في المحكمة في القضية. وليس فاسدا عضو البرلمان المصري من أشعل الزوبعة العارضة الأشبه بمسرحية، قبل أيام في مصر، وإنما هي ظلال الفساد السياسي العام في البلاد حاضرةً في تفاصيل عملِ دؤوبٍ ومنظم تؤدّيه أجهزة تعرف شغلها، اختارت في هذه المرّة سارتر وسميحة أيوب ... وبطلة المُشهد جاهزة: إلهام شاهين.

أين نحن من خط الفقر؟

ممدوح حمادة

يقول فقير المال إنه فقير العقل. ولكن هذه الجملة، في الحقيقة، نوعٌ من التعويض النفسي عن نقص الإمكانات المادية للفرد، ففقر الحال لا يتعارض مع فقر العقل والعكس صحيح. وللفقر تعريفات عديدة. ويمكن القول، باختصار، إن الفقر يتلخص بعدم القدرة على الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويشمل الفقر كل مجالات الحياة من المأكل إلى الملبس إلى المسكن والصحة والتعليم إلى قسطٍ من الراحة والرفاهية التي يجب أن يغطّيها الدخل الذي يحصل عليه الفرد الذي يقدر ما يحقق من المتطلبات، فإنه يرتفع فوق عتبة الفقر أو خط الفقر، ويقدر ما يعجز عن تحقيق هذه المتطلبات، فإنه ينحدر تحت خط الفقر، ويتبدّل خط الفقر من عام إلى عام، ومن بلد إلى بلد، ويتراوح بين دولار واحد إلى دولار وتسعين سنتا للفرد في اليوم. وفي سورية، تتراوح نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر بين 80% و90%، ومن تبقوا ليسوا بالضرورة فوق خط الفقر، فمنهم من يسير عليه، ومنهم من يحلق فوقه على ارتفاعاتٍ منخفضة، وقلة قليلة فقط هي التي ترتفع فوقه على مسافات عالية، أما من هم تحت خط الفقر فمنهم من هو في القاع إلى درجةٍ تجعل حتى خط الفقر غير مرئي له، وإذا اعتبرنا أن متوسط راتب الموظف يبلغ ثلاثين دولارا في الشهر، كما هو الحال في سورية مثلا، فهذا يعني أن دخل هذا الفرد يبلغ دولارا في اليوم، ولكن إذا كانت له زوجة لا تعمل، وهذا حال معظم الزوجات في مجتمعنا، فإن دخل الفرد في هذه الأسرة سيصبح نصف دولار في اليوم. وإذا اعتبرنا أن خط الفقر قد تم تحديده بدولار وتسعين سنتا فإن الفرد في هذه الأسرة تحت خط الفقر بدولار وأربعين سنتا. أما إذا كان عدد أفراد الأسرة أربعة، فسيصبح تحت خط الفقر بدولار وخمسة وستين سنتا، أي أنه تحت هذا الخط المشؤوم بحوالي أربعة أضعاف قيمة هذا الخط، فدخله لا يغطّي له من متطلباته لا السكن ولا وسيلة النقل الشخصية، ولا الرفاهية حتى لو كانت هذه الرفاهية داخلية، فسوريون كثيرون، على سبيل المثال، لم تسعفهم إمكاناتهم في زيارة البحر الذي يقع بلدهم على شاطئه، كما أن هذا الدخل لا يؤمن لهم لا التأمين الصحي ولا التعليم العالي. ويؤمن لهم، بشكل نسبي، الملبس والمأكل. هؤلاء لا يمكن وصفهم بأنهم فقط تحت خط الفقر، إنهم في الدرك السابع تحت خط الفقر. مثل هؤلاء، وهم غالبية ساحقة بالنسبة إلى عدد سكانها، يعتبر خط الفقر حلما ورديا بالنسبة لهم.

قال أحد البسطاء، بعد أن شاهد فيلم «سبارتاكوس»: الفيلم جميل، لكن سبارتاكوس غشيم. وعندما استغرب الجميع وقالوا له إن سبارتاكوس من أجل حريته لا يمكن أن يكون غشيما. قال الرجل البسيط إن سبارتاكوس غشيم، تحديدا لأنه قاتل من أجل حريته، فبأي شيء تلزمه هذه الحرية؟ وهنا، أضاف الحضور إلى استغرابهم الاستنكار، وتساءلوا عن سبب هذا الرأي الغريب لدى هذا الرجل البسيط. قال العبد يعمل بطعامه، أما الأحرار فلا يكفيهم دخلهم حتى لطعامهم. نعم، فقد وصلت فئة كبيرة من الأشخاص الذين يقعون تحت خط الفقر إلى درجةٍ أكثر انخفاضا من درجة العبيد. في السابق، كان المنزل حلما والسيارة حلما والسياحة حلما. الآن أضيفت إلى ذلك عشرات المواد الأخرى (الوقود والكهرباء والغذاء) والحبل على الجرّار. والأنكى من ذلك كله أن هناك فوق خط الفقر من لا يزال يبحث عن طرق نهب أولئك الذين تحت خط الفقر وسلبهم، ويستخدمونهم كوقود رخيص صالح للاستخدام في كل الصراعات التي يخوضونها.

بؤس التطبيع وذلّ السلام الموهوم

ماجد الشيخ

منذ بدأت تطبيقات اتفاق أوسلو، وقبله اتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة، تخط خطوطها الكارثية في واقع الصراع مع الاحتلال الصهيوني، أخذت «مقتضيات» هذه الاتفاقات تتوالى تباعا، بدءا من إضاعة فرص نجاحات مواصلة الكفاح الوطني التحرّري، مرورا بإضاعة مزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية، وبدء العد التنازلي عما تبقى من الـ 27 ألف كيلومتر مربع من فلسطين، وصولا إلى ما نشهده اليوم من إقامة علاقات تحالفية وتطبيعية وشراكات مختلفة مع كيان الاحتلال؛ بتشجيع من أدوات فلسطينية وعربية، فقدت مناعاتها الوطنية، وقدّمت دفاعاتها لقمة سائغة لعدو تاريخي، وفد إلى بلادنا من كل أصقاع الأرض، وعلى يديه جرت صناعة نكبات الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، القضية التي ستبقى النقيض التاريخي لما سمي يوما «المسألة اليهودية» التي جرى اختلاقها وترسيخ كيانها الاستيطاني رمزيا وفعليا في بلادنا، على حساب الأرض والوطن الفلسطيني، بدعم وإسناد مباشرين من إمبرياليات الغرب الاستعماري، بدءا من وعد بلفور البريطاني، وصولا إلى «وعد ترامب» الأميركي، ووعود تابعيه. وعلى حوافّ وفي قلب هذا الوعد/ الوعود الأخيرة، يقدّم المستسلمون العرب وممطبّعوهم، وبمساعدة من مطبّعي السلطة الفلسطينية، كل ما يلزم من خدمات المشورة السياسية والثقافية والفنية والاقتصادية، في عمليات مسمرة مفضوحة لم تعد تخفى أو تتخفى، طالما أن مصالحهم مصانة ومعترف بها من الاحتلال وشركاه، وهم يسعون إلى استكمال نواقص «مقتضيات» التسويات التي جرى التوصل إليها منذ «كامب ديفيد» وصولا إلى «أوسلو» وملحقاته. من هذه «المقتضيات» التي تبدو اليوم أكثر إلحاحا ما أضحى يُقدم عليه البعض الفلسطيني والعربي، من تسليم بأحقية الوجود اليهودي في فلسطين، حين يجهر هؤلاء بالقسمة والتقاسم حتى بالمقدّسات المقدسية، مستندين إلى مزاعم وتأويلات، بل وتفوّلات وتقويلات دينية وغيرها، تسلم زورا وبهتانا بكون فلسطين «أرض ميعاد» لليهود وفدوا من كل أصقاع الأرض، كي يحلّوا محل من كان الوطن الفلسطيني وطنا لهم منذ ما قبل الكنعانيين، وصولا إلى تبلور هويتهم العربية التي ينبغي الحفاظ عليها نقيضا تاريخيا لوجود غير تاريخي «استقر» في فلسطين بدعم من دول الاستعمار الغربي، استنادا إلى مصالح تشاركية وزبائنية قامت وتقوم على تقاسم المغانم.

كذلك يبدو أن من «مقتضيات» أوسلو المستجدّة على الصعيدين الفني والثقافي، تلك الأعمال التي تحشر أنوفها في ما لا يعنيها، ولا تعني قضية الشعب الفلسطيني الوطنية، بقدر ما تعني سياسات تطويع وتطبيع تشاركية مع الاحتلال؛ وإلى حدّ بات تزوير الحقائق والوقائع الخاصة بالقضية الفلسطينية، لدى بعضهم السلطوي، الفلسطيني والعربي، أكثر مما يمكن وصفه بالمروق، وإن يكن من رسالةٍ لأي عمل فني أو ثقافي، فلا ينبغي تجاهل القضية الأساس أو الاستهانة بها، فهي قضيةٌ مقدّسة لشعب الأرض والوطن الفلسطيني والعربي عموما؛ وإلا نكون قد فرّطنا مسبقا بحقوقنا التاريخية في فلسطين، الوطن الذي لا وطن لشعبه سواه. وما يقال أو يزعم عن توجهات بعض القيادات الفلسطينية لا يمثل الموقف الأصيل لشعب الأرض الفلسطينية، لا في الداخل ولا في الخارج، بقدر ما يمثل هذا البعض «دولة السلطة» بموجب اتفاقاتها مع الاحتلال التي هدفت، منذ البداية، إلى إقامة شبه دويلة كهذه، سلطوية بالأساس، لا تنتمي إلى جنس الدول، ولا تمثل مواطنيها أو تتبنى حقوقهم وتدافع عنها، وهي الحقوق التي يقرّها المجتمع الدولي وكل منظومات حقوق الإنسان والشعوب في العالم، وما يجري في «دولة السلطة» لا يتعدّى كونه الأصدق تعبيرا عن مجموعات وظيفية انقطعت صلتها بشعبها وبقضيته الوطنية. وبالتالي، لا يراد أن ينطبق عليهم كامل منظومة الحقوق التي استحقها ويستحقها شعب الـ 27 ألف كيلومتر مربع، الأمر الذي أضحى التطويع والتطبيع والتضييع بالنسبة لهذه المجموعات من طبائع الأمور في الداخل السلطوي، في وقتٍ يُراد للخارج اللحاق بالمصالح القطيعية التي أحدثت تنساق انسياقا خلف هوجات الانهزام والاستسلام للعدو وموجاتهما، ساق مساعي الضغط على الروس، قد تمكّن من تخفيف حدّة التشنج مع الصين بعد القمة الافتراضية التي كانت بين الرئيسين، الأميركي جو بايدن والصيني شي جين بينغ، والتي توافقا فيها على عدم تحويل المنافسة إلى مواجهة، وركّزا على التعاون ليكون بديل الصراع.

ما يُستنتج من هذه المستجدّات والتصريحات أن الملف السوري ما زال يمثل ورقة شدّ وجذب بين الأميركان والروس من جهة، وبين الأميركان والإيرانيين من جهة ثانية. كما أن الوضع السوري ما زال متداخلاً مع ما يجري في العراق ولبنان. هذا في حين أن الموضوع الأوكراني قد بات، هو الآخر، عاملا معرقلاً لإمكانية التفاهمات النهائية مع الروس في سورية.

لقد تكيّف المجتمع الدولي مع الوضع السوري الذي ما زالت مقاربته تجري بعقلية إدارة الأزمة، فما دام لا توجد معارك مفتوحة على الأرض السورية، وليست هناك قوافل جديدة من اللاجئين الباحثين عن ملاذ آمن، لينضموا إلى ما يزيد على عشرة ملايين سوري ممن تركوا بيوتهم وأراقهم، وتحوّلوا إلى نازحين أو لاجئين في الداخل السوري ودول الجوار، فإن هذا الوضع لم يعد يثير اهتمام المجتمع الدولي، المتمركز راهناً حول قضايا أخرى. ولذرّ الرماد في الأعين، وربما للتحرّر من عقدة الذنب، يتم التركيز على ضرورة إدخال المساعدات الإنسانية التي باتت، في جانب كبير منها، مرتعا للفاسدين من تجار الحروب والأزمات، وهي مساعدات لا تغطي، في الأساس، سوى الجزء اليسير من الحاجات الفعلية للسوريين المحتاجين الذين تزيد نسبتهم وفق التقارير الأممية على 80% من السوريين. فالمساعدات، على أهميتها، فضلاً عن تقديرنا من يقدّمها بدوافع إنسانية، لم، ولن تضع حداً للمأساة السورية بأبعادها المعقدة المؤلمة؛ وهي المأساة التي يتحمّل حكم بشار الأسد ورعاته مسؤوليتها الأولى، كما يتحمّل المجتمع الدولي، هو الآخر، قسطاً كبيراً من المسؤولية نتيجة السياسة الضبابية غير الواضحة التي اعتمدها، منذ البداية، في مقاربته الموضوع السوري. ولكن الذي يثقل كاهل السوريين المناهضين حكم بشار الأسد، المستبد الفاسد المفسد أكثر من غيره، فقدان الثقة بالتشكيلات الرسمية التي تتحدّث باسمهم، وعدم إمكانية التعويل عليها في تقديم بديل سوري مقنع للسوريين أولاً، بديل كان من شأنه الإسهام في الخروج من الحلقة المفرغة التي تطحن السوريين في كل يوم. فما يحتاجه السوريون، قبل كل شيء، لتجاوز حالة الانتظار التي أثبتت عدم جدواها سنوات، قيادة وطنية متماسكة جامعة، قادرة على التواصل بالفعل، لا بالشعارات والتخريجات المناسباتية مع جميع السوريين، والتعبير عن معاناتهم وتطلعاتهم، وذلك باعتماد مشروع وطني عام يبدّد الهواجس، ويطمئن سائر المكوّنات والتوجهات، ومن خلال احترام الخصوصيات والحقوق، وعلى قاعدة وحدة الوطن والمشاركة العادلة في الإدارة والموارد.

ولكن العقدة الأساسية تتمثل في كيفية تقديم مثل هذه القيادة، فقد جرت محاولاتٌ عدّة لجمع السوريين، وطرحت مشاريع مختلفة، ولكن معظم تلك المحاولات قد باءت بالفشل بكل أسف، نتيجة تعارض وجهات النظر والمواقف بين المنظمين أنفسهم. أما بالنسبة إلى المنضوين تحت لواء الهيئات والمنصّات «الرسمية» فهم ما زالوا يبيعون الأوهام لأنفسهم وللناس، على الرغم من تيقنهم من عبثية ما يقدمون عليه.

هناك طبقات شبابية واعدة، وهناك خبرات وانجازات في مختلف المياديين، يحققها هؤلاء في الوطن والمهاجر؛ ولكن من دون وجود قيادة موحدة قادرة على استثمار تلك الإنجازات، والاستفادة من كل الخبرات في إطار عمل سياسي متكامل، يقدّم تصوّرا لحلٍ يطمئنّ السوريين، جميع السوريين، أولاً، لن تكون هناك إمكانية للتأثير الفاعل في مواقف القوى الإقليمية والدولية التي بات الملف السوري بالنسبة إليها مجرّد ملف من الملفات التي تكون مادّة للتسويات والصفقات في ما بينها، تسويات وصفقات تراعي حساباتها ومصالحها، ولا تعطي اهتماما كبيرا، لحجم تضحيات السوريين وطبيعة تطلعاتهم، إن لم نقل أنها تتجاهلها.

جيل سوري كامل بات عرضة للتجهيل والاستغلال والإحباط الاجتماعية التي لن تكون معالجاتها من الأمور السهلة. والمواد السورية تُستنزف بمختلف الأشكال. النظام ورعاته يتحدثون عن مشاريع إعادة البناء، وهم ما زالوا يقصفون ويدمرون. يتشدّقون بانتصارات وهمية، بينما هاجس غالبية السوريين يتمركز حول كيفية تأمين لقمة العيش. أما الأوضاع الصحية، خصوصا في ظل جائحة كورونا، فهي كارثية، لا مستشفيات ومراكز صحية كافية، عدم وجود الحد الأدنى من الكوادر الطبية، ونقص مريع في الأدوية، والموجود منها بأسعار خيالية.

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

> ما زال الملف السوري يمثل ورقة شدّ وجذب بين الأميركان والروس من جهة، وبين الأميركان والإيرانيين من جهة ثانية

للدول حساباتها وللسوريين مسؤولياتهم

عبد الباسط سيدا

كان الاعتقاد السائد، بعد سلسلة متسارعة من الخطوات التطبيعية مع حكم بشار الأسد التي أقدمت عليها دول عربية عدة، أن الطريق قد باتت مفتوحة أمام هذا الحكم للعودة إلى جامعة الدول العربية، وهو الأمر الذي سعى الروس، ولا يزالون، من أجله، على أمل تسويقه دولياً. ولكن يبدو أن هذا السيناريو قد اصطدم بعقبات لها علاقة بالمفاوضات الخاصة بالملف النووي الإيراني، وأخرى برزت نتيجة تصاعد التوتر في التصريحات بين الروس والأميركان على خلفية الحشود الروسية على الحدود الأوكرانية والمناورات الأطلسية بقتل العريف لافت في البحر الأسود.

وقد جاء الإعلان الفرنسي المتشدّد الخاص باحتمالية دعوة بشار الأسد إلى القمة العربية المقررة في الجزائر، ليؤكد عدم وجود توجه أوروبي، على الأقل راهناً، للسير في الخطط الروسية في هذا المجال، ما دام هناك تهديد روسي لأوروبا من خلال أوكرانيا. كما أن أزمة اللاجئين على الحدود البيلاروسية البولونية قد فسّرت، هي الأخرى، من الجانب الأوروبي، بأنها محاولة للضغط على الأوروبيين، عبر استخدام ورقة اللاجئين، وأبعادها الإنسانية، وهي محاولة يقف وراءها الروس، عبر حليفهم العضوي رئيس بيلاروسيا، الكسندر لوكاشينكو. كما صدرت تصريحات من الجانب الأميركي عن عدم وجود نية أميركية بالانفتاح على حكم بشار، وعدم وجود ضوء أخضر أميركي يشجع على الانفتاح عليه؛ هذا على الرغم من الخطوات التخفيفية، إذا صح التعبير، التي قامت بها وزارة الخزانة الأميركية من جهة منح استثناءات للتعاملات التجارية ذات الصبغة الإنسانية في سورية، تشمل حتى بعض المقرّبين من الحكم المعني. كما أن اللهجة الحازمة الأميركية تجاه محاولات إيران التسويفية في سياق المفاوضات الخاصة بالملف النووي تشير إلى استبعاد توافق أميركي روسي، على الأقل في المدى المنظور حول الملف السوري. ويبدو أن هذا الموقف يلقى التفهم والتأييد من الأوروبيين أنفسهم الذين يدركون تماماً أن الروس ليسوا في وارد الإقرار بحق أوكرانيا في تحديد خياراتها بحريتها، فهم (الروس) يعتبرون أن الأخيرة ركيزة أساسية من ركائز مشروعهم «الأوراسي» الذي يحاولون من خلاله استعادة أمجاد دور القوة العظمى التي حازوها في المرحليتن، الامبراطورية والسوفييتية، فسارعوا بعتبرون أوكرانيا وبولونيا ودول البلطيق وجورجيا، إلى جانب دول آسيا الوسطى ذات الغالبية غير الروسية، جزءاً من فضائهم الحيوي الذي يعملون من أجل إعادة السيطرة عليه، والتمسك به في مواجهة التمدّد الأطلسي. وفي المقابل، هناك تأكيد غربي، لا سيما أميركي، مفاده بأن أوكرانيا لن تُترك وحدها، بل ستحصل على الدعم المطلوب في مواجهة أي خطر روسي. ويبدو أن الجانب الأميركي، وفي مقاربته الموضوع السوري، ولكن الذي يثقل كاهل السوريين المناهضين حكم بشار الأسد، المستبد الفاسد المفسد أكثر من غيره، فقدان الثقة بالتشكيلات الرسمية التي تتحدّث باسمهم، وعدم إمكانية التعويل عليها في تقديم بديل سوري مقنع للسوريين أولاً، بديل كان من شأنه الإسهام في الخروج من الحلقة المفرغة التي تطحن السوريين في كل يوم. فما يحتاجه السوريون، قبل كل شيء، لتجاوز حالة الانتظار التي أثبتت عدم جدواها سنوات، قيادة وطنية متماسكة جامعة، قادرة على التواصل بالفعل، لا بالشعارات والتخريجات المناسباتية مع جميع السوريين، والتعبير عن معاناتهم وتطلعاتهم، وذلك باعتماد مشروع وطني عام يبدّد الهواجس، ويطمئن سائر المكوّنات والتوجهات، ومن خلال احترام الخصوصيات والحقوق، وعلى قاعدة وحدة الوطن والمشاركة العادلة في الإدارة والموارد.

ولكن العقدة الأساسية تتمثل في كيفية تقديم مثل هذه القيادة، فقد جرت محاولاتٌ عدّة لجمع السوريين، وطرحت مشاريع مختلفة، ولكن معظم تلك المحاولات قد باءت بالفشل بكل أسف، نتيجة تعارض وجهات النظر والمواقف بين المنظمين أنفسهم. أما بالنسبة إلى المنضوين تحت لواء الهيئات والمنصّات «الرسمية» فهم ما زالوا يبيعون الأوهام لأنفسهم وللناس، على الرغم من تيقنهم من عبثية ما يقدمون عليه.

هناك طبقات شبابية واعدة، وهناك خبرات وانجازات في مختلف المياديين، يحققها هؤلاء في الوطن والمهاجر؛ ولكن من دون وجود قيادة موحدة قادرة على استثمار تلك الإنجازات، والاستفادة من كل الخبرات في إطار عمل سياسي متكامل، يقدّم تصوّرا لحلٍ يطمئنّ السوريين، جميع السوريين، أولاً، لن تكون هناك إمكانية للتأثير الفاعل في مواقف القوى الإقليمية والدولية التي بات الملف السوري بالنسبة إليها مجرّد ملف من الملفات التي تكون مادّة للتسويات والصفقات في ما بينها، تسويات وصفقات تراعي حساباتها ومصالحها، ولا تعطي اهتماما كبيرا، لحجم تضحيات السوريين وطبيعة تطلعاتهم، إن لم نقل أنها تتجاهلها.

جيل سوري كامل بات عرضة للتجهيل والاستغلال والإحباط الاجتماعية التي لن تكون معالجاتها من الأمور السهلة. والمواد السورية تُستنزف بمختلف الأشكال. النظام ورعاته يتحدثون عن مشاريع إعادة البناء، وهم ما زالوا يقصفون ويدمرون. يتشدّقون بانتصارات وهمية، بينما هاجس غالبية السوريين يتمركز حول كيفية تأمين لقمة العيش. أما الأوضاع الصحية، خصوصا في ظل جائحة كورونا، فهي كارثية، لا مستشفيات ومراكز صحية كافية، عدم وجود الحد الأدنى من الكوادر الطبية، ونقص مريع في الأدوية، والموجود منها بأسعار خيالية.

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

> الشعوب العربية وأحرار العالم سوف يبقون يعتبرون القضية الفلسطينية أقدس القضايا العادلة

ولو على حساب وطن تاريخي وشعبه الأكثر أصالة، وأرضه الشاهد الحي، كونها أرض الفلسطينيين الأكثر تاريخية وأصالة عربية من كل تلك الأسواق النابحة، في خطيرة وعلى أعتاب كيان الغدر والاحتلال والفاشية الصهيونية، للقبول بهم حكّاما مستبدّين، ينبيون عنهم نكرات متهافتين كي يعبروا عن مواقفهم الشاذّة غير الاعتيادية، وهم ليسوا يعبّرون عن طبائعهم أو توجهاتهم التطبيعية، بقدر ما يعبّرون عن مواقف الذل والخنوع، استجابة لعقد نقص مزمنة، لا يجرؤون التعبير عنها، فيحيلونها إلى صغار الصغار من حثالات المرتزقة، يتقوّلون ويزعمون ما شاء لهم هوى أسيادهم أن يتفوهوا به من ترهات. لسنا هنا أمام مصالح تطبيعية، بقدر ما نحن في مواجهة طبيعية مع «متاسرلين جدد» هم أعوان للاحتلال، بوعي منهم ينخرطون بمشاركته التسلط على شعبهم، ولا يكتفون بذلك، بل يدعون أمثالهم من عرب لا أدريين، لا يبالون بغير ترسيخ سلطانهم، وزجّ أنوفهم في كل ما لا يعنيهم من قضايا ليسوا أمينين عليها، ولم يؤمنوا بها يوما، وها هم اليوم يذهبون بعيدا إلى العمل على تدبير انسحابهم منها، تاركين لأبواقهم ترديد مزاعم أن فلسطين ليست للفلسطينيين، وأن اليهود أحقّ منهم بتلك الأرض «الموعودة» والمرصودة لهم «أرض ميعاد» مزعوم، علّها تكون مقبرتهم فعليا في يوم من الأيام، لا وفق ما يجري ترديده من خرافات وأساطير لا يستسيغها العقل.

ساعتها، ماذا سيضيف الناعقون إلى تزهاتهم ومزاعمهم وتقوّلاتهم، في ظل تواصل ذل الهزائم الحضارية، وهي تُرقى إلى كونها من طبائع المهزومين لا من مسلكيات تطبيعهم، والخضوع لأعدائهم ومعاداة أشقائهم، كما هم حالنا اليوم بسيادة ثقافات سلطوية ميتة، وإحياء أيديولوجياتها القاتلة، ومنافحتها ومواجهاتها كل قيم العدل والحرية والإنسانية والنهوض والتقدّم.

هكذا باتت أنظمة رسمية عربية عديدة تتجه، لأسباب داخلية وخارجية مختلفة، إلى تطبيع العلاقات مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، قبل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية؛ في وقتٍ باتت هذه الأنظمة تعتقد أن التطبيع مع إسرائيل يساعدها في حماية أمنها، وتقريبها من واشنطن، بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها من هذا التطبيع، علما أن الرأي العام العربي ما زال يرفض، بأغلبية كبيرة، الاعتراف بإسرائيل. وقد توطّدت علاقات بعض الدول مع إسرائيل إلى درجة التحالف قبل إقامة علاقات دبلوماسية؛ ما يجعل مصطلح التطبيع قاصرًا عن الوصف، لكن التركيز يبقى على خطوات تطبيع العلاقات، نظرًا إلى حساسية الرأي العام العربي الشديدة ضده.

ويبدو واضحًا أن هذا الموقف لم تؤثر فيه الهموم والقضايا الداخلية للشعوب العربية؛ فالعلاقة مع إسرائيل مدفوعة بحسابات الأنظمة ومصالحها، ولا علاقة للشعوب بها من قريب أو من بعيد، فضلًا عن أن الرأي العام العربي بات يدرك أن ما يسمّى «السلام مع إسرائيل» لم يحقق الرخاء للشعوب في الدول العربية التي وقّعت اتفاقيات معها، وأن هذا «السلام» الذي يريد الترينة» وزيادة المتابعين، أو يأتي النقاش عفويًا، كما هو الحال الآن، في تقديري، وأيًا كانت أسباب الجدل فإنّ الحلّ في تجاوز هذه الموضوعات التي لا هو أهم، ليس تجاهلها، أو اتهامها بأنّها أداة إلهاء، وهو اتهام له وجاهته، إنّما حسمها. وأول أسباب عدم الحسم، في تقديري، هي أننا نبدأ النقاش من «مرحلة ما قبل البديهيات»، ما قبل الخبرة التراثية، ما قبل التاريخ، والجغرافيا، فإذا عجزنا عن قراءة «تذكرتين» على طريقة سعيد صالح في مسرحية «العيال كبرت»، بدأنا من «زَرَعَ» أول مقرّر اللغة العربية، ربما نصل، بالمصادفة، إلى ما نريد، وطبعاً لن نصل إلى شيء.

لا يعدو التعدّد، أو الفرعونية، أو غيرهما، سوى مجرّد أمثلة. في التعدّد مثلاً، ثمّة بديهيات، لا يختلف حولها قارئان «ولو على خفيف - للتراث وإضاءاته في المسألة، الأولى أن تعدّد الزوجات موجود، قبل الإسلام، لدى العرب وغيرهم، حالة عالمية، والأمثلة أكبر من المساحة، تتّسع باتساع خريطة الكوكب، وكان العدد مفتوحاً عند العرب، غير مقيد، أسلم كثيرون، وعلى ذمّتهم سبع زوجات... عشر زوجات، وربما أكثر، زرع الإسلام، كعادته، بذرة المثال، لكنّه تعامل، في حينها، مع الواقع، انحاز لتحجيم التعدّد، لا إطلاقه أو إقراره، ووضع حوله شروطاً تزيد من تحجيمه: الخوف من عدم العدل، مجرّد الخوف، يجعل التعدّد غير مباح، وانتصر للزوجة الواحدة، وأوصى بها، وتلقّى الرسالة فقهاء، عبر التاريخ، فانتصر أكثرهم بدورهم، للزوجة الواحدة، الأصل واحدة، والتعدّد استثناء، محاط بالشروط والتعقيدات والتخويف، ثمّة بديهياتٌ أخرى، يضطرّنا النقاش الدائر على مواقع التواصل إلى الإشارة إليها، على الرغم من وضوحها لأيّ «عيّل» صغير، وهي أنّ التعدّد مباح، حكمه «مباح» اختيار، ليس أمراً، ليس فرضاً، لم يقدّم الإسلام أيّ خطاب، من أيّ نوع، في القرآن أو السنة، للتشجيع على التعدّد، بل حاصره وقيّده، وجفّف منابعه، قدر احتمال الواقع، وكان «اتجاه الوحي» واضحاً في ذلك، وبديهي، أخيراً، الاقتراحات بقوانين تحظر التعدّد، وفق وجهات نظر مختلفة، هو أيضاً اختيار متاح، ليس تجاوزاً للشرع، كما قرأنا وتابعنا في الأيام الماضية، وليس كفراً، كما زعم آخرون.

الأمر نفسه ينطبق على الكلام عن «الفرعونية» بوصفها هويتنا الوحيدة، في مواجهة الهوية العربية والإسلامية، في خطابات خصومها. البديهية الأولى: الهويات تتقاطع، تتكامل، ولا تتصارع. الثانية: لم يعد من «الفرعونية» سوى «الذكرى»... ذهبت الأفكار، وبقيت الأحجار شاهدةً على عظمتهم. لا استمرارهم. الفراعنة أجدادُنا، ونحن نفتخر بهم، لكنّنا لا نعرفهم: اللغة، العلوم، الأديان، الثقافة، ثمة انقطاع حضاري، بتعبير أرنولد توينبي، وليس أبو اسحاق الحويني! البديهية الثالثة: لا تعني عداوة الإسلاميين الطفولية للمكون الفرعوني في الشخصية المصرية أن نبالغ في استدعائه حد الاختراع، بأنّه وحده يشكل هويتنا. وهو، في حقيقته، أكثر مكوّنات الهوية غياباً عن المكان، وبعداً عن الزمان، وعدم صلاحية لكليهما. البديهية الأخيرة: الاختلاف في زماننا هوية. الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية هوية. وما يعزّز هويات الحاضر والمستقبل من هويات الماضي هو، وحده، الجدير بالبحث والدرس والاستدعاء، بشرطٍ بديهي: وجوده أصلاً.

هواجس الحرب الإقليمية المحتملة

عيسى الشعيبي

على خلفية دخول الذئاب الإسرائيلية على خط الأزمة المزمنة بين واشنطن وطهران، بالروح العدوانية التحريضية المعهودة ذاتها، وإثر تصريحات قائد القيادة الأميركية الوسطى عن اقتراب إيران من امتلاك سلاح نووي خلال أسابيع، واستعداد قواته لاستخدام بدائل غير دبلوماسية، ناهيك عن تعطيل مهمة وكالة الطاقة الذرية التفتيشية، عادت إلى الأجواء الهواجس التي توارت عن الأنظار منذ فوز بايدن برئاسة الولايات المتحدة قبل عام، وتكاثرت الأحاديث عن الخيار العسكري الذي أسقطه الرئيس الديمقراطي عن الطاولة، الأمر الذي شكّل ما يشبه عملية إحماء حربية متدرجة.

في ظلال هذا الكلام الأميركي الجديد، عشية الجولة السابعة من مفاوضات فيينا، ازداد

إشكالية «الجيش السياسي» في السودان وغيره

راتب شعبو

تضيق الخيارات في السودان، ويتجه مسار الأحداث أكثر فأكثر نحو تمكن الجيش من احتواء الثورة السودانية التي كانت بالفعل الثورة الأكثر نضوجاً وتوازناً، وتجاوزت مآخذ ومطبات تتم الإشارة إليها عادة في تفسير تعثر الثورة السورية. كيف ننقذ الثورة السودانية؟ هل كان يمكن لها أن تتخذ مساراً آخر يمكن عبره إعادة الجيش إلى دوره العسكري تحت سلطة مدنية؟ أين يكمن الخلل؟ أو بالأحرى هل كان ثمّة خلل في سياسة الثورة السودانية، أم أنّنا محكومون مؤبدون بحكم العسكر مباشرة، أو من وراء حجاب مدني شفاف؟

يكاد مسار الثورة في السودان يكون معاكساً لنظيره في سورية. كان الإسلاميون في السودان على ضفة النظام وليس على ضفة الثورة، فقد ارتبطوا بنظام عمر البشير كما ارتبط العلمانيون في سورية بنظام الأسد. هكذا لم يسيطر الإسلاميون في السودان على الجمهور المنتفض، ولم «يسرقوا» الثورة ويهربوا بها نحو بناء «دولة إسلامية». كما حافظت الثورة السودانية على سلميتها، على الرغم من وفرة السلاح ووجود تاريخ طويل من اللجوء إلى العنف المسلح في السودان. وعلى خلاف الحال الذي ساد في سورية، توفرت للثورة في السودان قيادة سياسية موحدة، تمثل الحركة الشعبية الواسعة وتواكبها وتمون عليها، وكانت قادرة على تحسّس موازين القوى وحركتها، وعلى استثمار الطاقة الشعبية والضغط الدولي، وتحويلهما إلى مكاسب سياسية في مواجهة الحضور المباشر للجيش في السياسة، أو ما يمكن اعتبارها ظاهرة «الجيش السياسي» أي في مواجهة استمرار النظام القديم. كانت قيادة الثورة في السودان تفاوضية تبحث عن السبيل الممكن لثني الجيش وإعادته، ولو تدريجياً، إلى دوره العسكري الصرف. ونجحت في التوصل إلى اعتراف الجيش بالقوى المدنية والتوقيع معها على وثيقةٍ دستوريةٍ للمرحلة الانتقالية نحو حكم مدني، والدخول معها «انتقالياً» في سلطة مشتركة.

كان يمكن لحادثة فض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم، أو ما يعرف باسم مجزرة القيادة العامة (3 يونيو/حزيران 2019) وما رافقه من فظاعاتٍ راح ضحيتها أكثر من مائة قتيل، تم رمي معظمهم في نهر النيل لإخفاء الجريمة، إضافة إلى إصابة مئات الجرحى، وعشرات حالات الاغتصاب، نقول كان يمكن لذلك أن يشكل بداية مواجهة عنيفة مع الجيش ومليشيات «قوات الدعم السريع» المتعاونة معه، أو بداية مواجهة جبهية ورفض أي حل تفاوضي مع العسكر، وهذا ما كان يتماشى مع المزاج الشعبي العام، الأمر الذي كان يمكن أن يمضي بالسودان، المليء سلفاً بالجماعات المسلحة، على الطريق السوري الذي عايشناه. وربما لو اتخذت الأحداث في السودان هذا المسار، لتوجهنا باللوم إلى قيادة الثورة، ولقلنا إنه كان عليها التفاوض وحساب موازين القوى واتجاهاتها وخطر مآلات الدخول في مواجهات مسلحة... إلخ. لكنّ القوى الثورية في السودان فاوضت، على الرغم من أنه ليس من السهل على أي قيادة أن تواجه المزاج العام لجمهورها. يحتاج الأمر إلى كثير من الثقة. واستطاعت قيادة الثورة في السودان المجتمعة في تحالف قوى إعلان الحرية والتغير أن تستثمر الرفض الشعبي، فتفرض على الجيش توقيع «الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية»، وفيها يتم تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكر، وصولاً إلى انتخابات عامة وسلطة مدنية كاملة. غير أن الجيش، ومع اقتراب موعد تسليم رئاسة مجلس السيادة للمدنيين، انقلب على الوثيقة، وحل المجلس ومجلس الوزراء، شجّعه على ذلك ضعف الموقف الأميركي، ومساندة قوى إقليمية ترى في عبور الإرادة العامة إلى

> يقول الواقع إنّ الجيش السياسي أو النزوع السياسي للعسكر هو العدو الأول لعملية الانتقال الديمقراطي

السلطة في أي بلد عربي خطراً عليها. كان يمكن لحمدوك ألّا يقبل شراكة العسكر مرة أخرى، أو ألّا يقبل ما هو أقل من العودة إلى شروط ما قبل الانقلاب في 24 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. يبدو لنا أن هذا هو الموقف المناسب الذي كان يمكن أن يزيد من الضغطين، الشعبي والخارجي، على الانقلابيين. يقول حمدوك إنه قبل الاتفاق كي يحقن الدماء، وهذا ينمّ عن إدراكه أنّ الجيش لن يسلّم السلطة للمدنيين، حتى لو اضطر إلى سفك مزيد من الدماء. ولكن ماذا لو رفض السودانيون هذا الاتفاق وقاوموه، كما يحصل اليوم، ألن تسيل الدماء أيضاً؟ إلى متى يمكن أن يقف الجيش متفرّجاً على المتظاهرين الرافضين ما يسمونه «اتفاق خيانة»؟ تبدو كلّ الحجج باهتةً أمام ثبات العسكر على واقع التدخل المباشر في المجال السياسي. لا يلغي ذلك إمكانية التفاوض والمهادنة والتدرّج، لكن مع الثبات على الضغط الشعبي الدائم، وعلى عدم الثقة بهذا المكون العسكري الذي يميل أبداً، بحكم قوته، إلى أن يبتلع السياسة، ويكون سيداً على الجميع.

يقول الواقع إنّ الجيش السياسي أو النزوع السياسي للعسكر هو العدو الأول لعملية الانتقال الديمقراطي، وإن أكثر المهمات تعقيدا في هذه العملية هي إعادة الجيش إلى دوره المهني. الجيش، ما إن يتاح له دخول المجال السياسي، سوف ينقُض أيّ اتفاقٍ سبق أن اضطر للقبول به (ميانمار، السودان)، ولن ينسحب ويكتفي بمجاله المهني إلّا بالقوة. لكن أين هي القوة التي يمكن أن تواجه الجيش، ما لم تكن قوة خارجية؟ وفي هذه الحال، ينفتح الباب أمام تفكّك المجتمع بالأحرى، وليس أمام تحرّره (العراق، ليبيا).

(كاتب سوري في فرنسا)

قمة المناخ وسلطة التحكّم في المستقبل

عبدالله هداري

ختمت الكاتبة جينيفر غيدلي Jennifer M. Gidley كتابها «المستقبل» (ترجمة رندة بعث، هيئة البحرين للثقافة والتراث، المنامة، 2018) بسؤال مهم: «من يتحكّم في سلطة المستقبل، ومن يمسك بزمامها؟». وعندما نربط قمة المناخ التي عقدت أخيرا COP26 في غلاسكو، مع السؤال السابق، نعني حمولة مفردة «المستقبل» اليوم، وحقيقة «السلطة» التي نتحدّث عنها، وأثر التغيرات (المناخية تحديداً) التي لم تعد مستقبليات، بل هي واقع فعلي بدأنا نتعلم كيف نتكيف معه.

من دون أن تثقل المقالة على القارئ بكم المعلومات الكبير والمحير عن المناخ، وقمة غلاسكو، يمكن إجمال أهم خلاصات القمة في التالي: الحديث المباشر عن «الوقود الأحفوري» المسبب الرئيس لارتفاع درجة حرارة الأرض، والتنصيص عليه لأول مرة في تاريخ هذه القمة. تنامي دور الدول الجزيرية الصغيرة في المفاوضات، وتأثيرها في توجيه النقاش العالمي. أهمية الالتزام بالدعم الذي كانت قد وعدت به الدول الغنية الدول الفقيرة، والبالغ مائة مليار دولار، قصد مساعدتها في تجاوز التغيرات المرتبطة بالانتقال نحو طاقات نظيفة، والأقل تسبباً بانبعاث الغازات الدفيئة، وقصد التخفيف من التبعات الاقتصادية المرتبطة بمستقبل العمالة في هذه البلدان والأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية. محاولة إلزام الدول الأكثر تصنيعاً والأكثر تلويثاً للمناخ، بعدم تجاوز سقف 1,5 من درجة حرارة الأرض، بخفض انبعاثات الميتان، والحدّ من قطع الغابات، وتمويل الفحم...إلخ.

كلها معلومات وأرقام ومعطيات قد نسمعها هنا وهناك، لكن، ما الذي تعنيه هذه الخلاصات لمستقبل البشرية؟ فبالنسبة للوقود الأحفوري، الإشارة إليه دليل على بلوغ ضرره مستوىً لم يعد ممكناً التغاضي عنه.

ولهذا، يرى الخبراء في هذه المسألة إيذاناً بنهاية عهد هذا النوع من الوقود، حسب إشارة الصحافية سوميني سينغوبتا Somini Sengupta (في مراسلة لها في «نيويورك تايمز»). أما الدول الجزيرية، والتي نسمع تنبؤات علمية عن إمكانات طمرها بارتفاع مستويات البحر، فالحسّاس في المسألة هنا، وحسب قول رئيس جمهورية بالاو، وزعيم لجنة المساعدة الإنسانية، سورانغل ويبس جونيور Surangel Whipps Jr. فإنّنا أمام ظاهرة انقراض ثقافات ولغات إنسانية برمتها، ووضع حد لجزء من هوية هذا الكوكب التاريخية.

أما المساعدات المرتبطة بالدول الفقيرة والنامية، فهي دليلٌ آخر على استمرار انعدام التكافؤ الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدان الغنية القادرة على التكيف والتعايش مع هذه المتغيرات، والبلدان الفقيرة التي لن تستطيع مجدّدا المواكبة بالشكل المطلوب، حتى مع توفر هذه المساعدات.

تساعد هذه النقطة الأخيرة، بشكل جلي، في فهم أنّ التحكّم بالمستقبل أو توجيهه، سلطة أخرى، تتملكّها الدول الكبرى، ومن خلالها تتشكل معالم سياسات جديدة، تقوم على دمج أنواع متطوّرة من التصنيع والتكنولوجيا للتكيف مع الواقع الفعلي للتغيرات المناخية، وهي، في الآن نفسه، محاولة غير مباشرة لتطويق تقدّم وتطوّر غير محسوبين عند دول صناعية عديدة، أهمها الصين والهند.

نحن نعايش حقبة جديدة، بدأ فيها نوع مغاير من المشاهير يعتلي الصورة، وهم مناضلو حركة «يوم الجمعة من أجل المستقبل» أمثال السويدية غريتا ثونبرغ Greta Thunberg، والهندية ديشا رافي Disha Ravi، والأميركية شيي باستيدا Xiye Bastida، وظهور هؤلاء يعني تداخلاً نعايشه في عصرنا المنطبع بالثورة التكنولوجية، والتي مكّنتهم من الانتشار بشكل أكبر، وساعدتهم على التحسيس بما نعايشه، وما نحن مقبلون عليه.

ومن الخلاصات التي يمكننا استفادتها من هذه القمة حضور الصحة ضمن هذه

> لا حديث عن بيئة ومناخ معافيين، بعيداً عن مسألة التعليم والتربية في مجتمعات ما بعد شتاء التكنولوجيا

المنظومة، إذ لا يمكن الحديث عن إنسان معافى، كما أسمته غيدلي، من دون نظامٍ بيئي معافى وأنظمة طاقة لا تعادي المناخ. ولذلك استعادت الكاتبة الفيلسوف الفرنسي، إدغار موران Edgar Morin الذي يؤكد أننا فعلاً نحتاج أن نعيد تنظيم معارفنا وتوجيهها. ولعلّ هذه النقطة ستحيلنا على خلاصة أخرى، صعود «السلطة الأخلاقية» وتنامي دورها في النقاش، إذ كان الجميع في قمة المناخ يتحدّث فيها باسم هذه السلطة. ولهذا، لا ينبغي الاستغراب أنّنا صرنا نتحدّث عن مبدأ الجيل السابع، والذي يعني التفكير في مستقبل سبعة أجيال مقبلة. لكنّه في الوجه الآخر يعني مصادرة المستقبل، والإيحاء بأنّه متحكَّم به، وسلطة بيد القوى العظمى، فالتفكير في مستقبل هذه الأجيال لا يخلو من فكرة السيطرة والتحكّم في هذا المستقبل، عبر التحكّم في واقع شعوب العالم اليوم. هي فكرة أقرب إلى السلطة الكامنة في الأشياء عند فوكو، ذلك أن الوعي السياسي المعاصر يعي أنه مرغمٌ على مواجهة هذا التغير، لكنّه يجعل منه أيضاً طريقاً لجعل هذا التغيير يخدم دائماً مصالح جهةٍ على مصالح الجهات الأخرى، وإن ترابط مصيرها عالمياً.

وإذا كان خبراء المناخ والبيئة يباغتوننا بكم المعلومات المتنبئة بنهاية العالم كل يوم، فإنّ باحثي العلوم الإنسانية تحضر الحاجة إليهم بشكل غير مسبوق، فلا حديث عن بيئة ومناخ معافيين، بعيداً عن مسألة التعليم والتربية في مجتمعات ما بعد شتاء التكنولوجيا الذي قارب على انكشاف وهم قوته وحياديته اليوتوبية، ولا محيد عن نقاش علاقتنا بالكون من مداخل أخرى، ولا محيد عن نقاشنا الجدّي لأزمة تنامي الآثار السلبية للتكنولوجيا على الإنسان، ولا محيد عن التفكير في علاقة الإنسان بالمعرفة والعلم مجدداً، وعلاقته بنفسه.

(كاتب مغربي)

للنّاجيات سلام

عائشة بلحاج

«ما معنى النّجاة؟ هل ينجو من تعرّض للاغتصاب مرّات؟» تسأل الشّاعرة الجزائرية سعاد العبيز، في حواراتٍ عديدة تحكي فيها تجربتها مع الاغتصاب المتعدّد. تضيف «من يتعرّض للاغتصاب يحمل معه في كل مكان المغتصب». على الرغم من صعوبة الحديث عن الموضوع، هي تكابر وتحكي. وقبلها كتبت تجاربها المؤلمة باللُّغتين العربية والفرنسية، في كتابها «تخطّي البِركَة حيث ينعكس الجحيم» الذي تحكي فيه كيف تمّ اغتصابها في طفولتها. وكيف أوقفت الأم هذا وحمّلتها المسؤولية، فلو لم تخرج، لما حدث ما حدث. وحملت سعاد الجرح وحيدةً، إلى أن وضعته في كتابها، وهي حاليا في الخمسينيات. وما زالت تجد صعوبة في الحديث عن الموضوع، لكنّها تتجاوز، بهمّة عجيبة، ذلك الألم، وتحكي عنه باستمرار. كأنّها في الحديث عنه تستلّه خيطاً خيطاً من داخلها. السلطة التقديرية للقاضي، التي تعفي المجرم من العقوبة إذا تنازلت الضحايا.

مثيلاتُ سعاد كثيرات، ممن وقعن ضحّية الاغتصاب، وتم إخراسهن، وتحميلهنّ المسؤولية، بل قتلهن بناء على ذلك. من السّعودية إلى الأردن إلى فلسطين، من اغتصاب الأخ وتنكيل العمّ. وقتل المغتصبة، وتزويجها من المغتصب. هناك سلسلةٌ لامتناهية من العنف الجنسي والجسدي، والذي يحرم المرأة من كرامتها، وحرّية جسدها، وحقّها في الحياة والتّنقل والتعليم .. كلّ شيء يتوقّف عندما يتمُّ تعنيف المرأة. هناك نساءٌ توقّفن عن الخروج من البيت بسبب التحرّش، ومنهن من ارتدت النقاب لتفادي ملاحقة الرّجال لها في الشارع. وقليلون من الرّجال هم الذين يستمعون لحكايات النّساء عن العنف، ويصدّقون الرُّعب الذي يعشن فيه.

جبهة أخرى للعنف الجنسي تتمثل في الأُسر التي تتصالح مع المجرم وأسرته، بتلقّي مبلغ من المال تعويضا عن الضرر. يحضرني هنا نموذج واحد من بين كثير، إكرام الطفلة المغربية التي اغتُصبت، وتخلّى الأب عن حقوقها مقابل المال. وخرج المجرم إلى الشّوارع ليفعلها مرة أخرى، بلا شك. وبينما تضيع حياة إكرام، ذهب المال إلى الأسرة التي لن تكلّف نفسها حتى بعلاجها النّفسي، من الآثار المُدمّرة للجريمة. وستعيش وهي فاقدة الثقة في الأسرة التي باعت حقّها، وفي القانون الذي سمح بشيءٍ كهذا. أين المجتمع السليم الذي لا تُسارع فيه عائلات المُغتصِبين، والمُنتهِكين أجساد النساء وخصوصيتهن، إلى حمايتهم وإخراجهم من السّجن الذي يستحقونه؟

كل مغتصب قنبلة موقوتة، قد يعاود جريمته في أيّ وقت إذا نجا من العقاب. بل حتى لو دخل السّجن فسيخرج ليغتصب مرّة أخرى، إذا كانت مدّة محكوميّته بسيطة. وربما يُعيد اغتصاب ضحيته، ويقتلها. وهذا ما حدث مع شيماء الجزائرية، التي خرج مغتصبها بعد أربع سنوات من السّجن، وهي مدة قصيرة جدا، ليختطفها ويغتصبها، ويقتلها ويحرق جثتها. تخيّل شخصا كهذا داخل كلّ مغتصب، فمن يتجرّأ على انتهاك جسد امرأة، أو جسد طفل، فقد يفعل كل شيء من دون أن يرفّ له جفن. وبالتالي، المُدد السّجنية الطويلة قد تمنعه من تكرار جريمته؛ بحيث يبقى طويلا خلف القضبان، بما يكفي لينسى هوايته الوحشية، ويكون قد تقدّم في العمر، بحيث لن يقدر على تكرار فعلته.

لكن بدل هذا لدينا الإفلات من العقاب، وحماية المجرم، بل وتحميل المسؤولية للضحية. مرّة نزل شخص يقدم نفسه مستشارا نفسيا في إحدى الإذاعات الخاصة، بثقله الذكوري على مستمعة قالت إن خطيبها أخذها إلى شقته، ليُريها إياها، واغتصبها هناك. هنا، بدلا من التخفيف عن الضّحية وإرشادها إلى طرق الخروج من الأزمة، نزل «المُستشار» قرعًا ولومًا عليها: ماذا كنت تعتقدين؟ لماذا ذهبتِ معه؟ كنت تعرفين ما الذي قد يحدُث وذهبت معه مع ذلك. أنت الملامة، وأنت المسؤولة، ما كان يجب أن توافقيه. وبدلًا من أن يمنح المرأة المسكينة سبيلًا للنّجاة مما حدث، حمّلها الذنب. وإذا ما انتحرت هذه السيدة بعد

> كل مغتصب قنبلة موقوتة، قد يعاود جريمته في أي وقت إذا نجا من العقاب. بل حتى لو دخل السّجن فسيخرج ليغتصب مرّة أخرى

هذا، لن يحاسبه أحدٌ على ذلك. فهو يمثل المجتمع الذي يجلد الضّحية، بدل أن يعاقب المجرم الذي سيرتبط بأخرى، وينجب الأولاد ويعيش حياته كأنّ لا شيء حدث. وفي الواقع، شخص كهذا، واسمه مؤمن الدريبي، يقدّم نفسه خبيرا اجتماعيا، على الرغم من أنه ليس مكوّنا في ذلك. إضافة إلى رعونته.

تحميل الضحية المسؤولية يصل إلى الأطفال والطفلات، حيث لا تقلّ ردود الفعل عن هذه الجرائم فداحة، من قبيل أن يقول بعضهم إن الطفل الضحية قاوم الاغتصاب، ولم يستسلم حسب اعترافات المجرم.

كلّ ما حولنا يُعنّف المرأة بشكلٍ من الأشكال، وكلما كانت المرأة على قدر أكبر من الوعي بإنسانيتها، ازداد شعورها بثقل العنف عليها أو حولها. صحيحٌ أنّ بعض النّساء يقبلن العنف ويمارسنه، ولا يمانعن العيش تحت ثقله، لكن معظمهنّ تُجبرهنّ الظّروف على التحمّل حتى آخر نفَس. حتى لو حاول القانون حماية المرأة، فالمجتمع لا يفعل، ولا يحفظ كرامتها. والدّليل أن قانون العنف ضد المرأة في المغرب لم يُغيّر من نسب العنف والتحرّش ضدها، بعد سنواتٍ من سنّه. فما بالك به وهو غير مُنصف؟ والدّليل تلك الأحكام التي تصدُر بحقّ المغتصبين الذين يخرجون بعد سنتين أو ثلاث ليعيدوا الكرة. كل امرأة تعتبر ناجية من العنف. مهما كان العنف، كلّ امرأة تعرضّت له، بشكل أو بآخر، ليس العنف العام الذي يتعرّض له الجميع. بل العُنف المبني على الجنس. يُعنّفن لأنّهن نساء، نفسيا وجنسيا واقتصاديا. إذا لم يكن في الشّارع ففي العمل، وإذا لم يكن ففي البيت.. تعدّدت الأمكنة والعنف واحد، والمرأة نفسها في حدّ ذاتها كأنثى، بغض النّظر عن باقي الاعتبارات مستهدفة، إلى أن يتغيّر النّظام المهزوز في المجتمعات، والمائل بشدّة لصالح الذكورية.

(كاتبة مغربية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads